https://doi.org/10.26682/hjuod.2022.25.1.26

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 25، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 447-461، 2022

التحليل الجغرافي السياسي لمقومات قوة الدولة البشرية في ظل تحديات ازمة كورونا

محمد صالح عباس صالح البرزنجي

قسم الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية ابن رشد، جامعة بغداد–العراق

(تاريخ القبول بالنشر: 30 أيار، 2022)

الخلاصة

تعرضت ثوابت التفاعلات البشرية التي تسند الدول الى تغيرات هيكلية في النشاط والحيوية و الانتاج والارباح من حيث الكمية والنوعية نتيجة الانتشار السريع لفايروس كورونا، حيث تصاعدت الأعباءات الاقتصادية امام الاقتصادات الوطنية ونتجت عنها خسائر جسيمة بشكل مفاجئ دون اخذ الاحتياطات الضرورية، وتزايدت معدلات الفقر معها وتهديدات الأمن الغذائي, وفقدان الملايين لوظائفهم وارتفعت نسب البطالة, بسبب توقف اغلب المؤسسات التي كانت مراكز جذب للعاملين, مثل الانشطة السياحية واغلاق المنتجعات السياحية والمطارات وكذلك المعابر الحدودية والموانئ امام حركات النقل التجاري ورجال الاعمال, فضلا عن التوترات التي حدثت في سوق الطاقة العالمية بسبب الانخفاض الكبير في حجم الطلب على الطاقة النفطية والغازية وغيرها نتيجة توقف الكثير من الصناعات والمحركات التي تعتمد عليها في التشغيل في العالم وما نتج عنه من انخفاض سريع في اسعار الوقود والنفط وخلفت نتائج مدمرة في اقتصادات الدول التي كانت تعتمد على الايرادات النفطية بالدرجة الاساس مما دفعتها نحو المديونية الخارجية لتغطية انفاقها الداخلي والتزاماتها الخارجية.

الكلمات دالة: كورونا, الجغرافية السياسية, قوة الدولة, المقومات البشرية.

المقدمة

تعد الجغرافية السياسية احدى تخصصات العلوم الانسانية المتفرعة من علم الجغرافية ونطراً لاتساع هذا العلم وتنوع مجالات اهتمامه, انقسمت الجغرافية الى فرعين رئيسيين هما الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية. و الجغرافية السياسية واحدة من ابرز اختصاصات الدارسين في مجالات الجغرافية البشرية. حيث تركز محاور عمل الباحثين في الجغرافية السياسية على تحليل كيان الدولة منذ النشؤ والتشكيل والتكامل والسيطرة والمقومات الجغرافية التي تعتمد عليها وصولاً الى مجالها الحيوي الخارجي ووزنها الدولي وتحليل قوة الدول ومعرفة مصادر هذه القوة ونوعها والمعوقات والمشاكل التي تعيق استثمار هذه المصادر, وبالتالي فان ظهور وانتشار الاوبئة تصبح محطة لأنظار الباحثين في الجغرافية السياسية بقدر تعلقها وارتباطها مع الدولة والسكان.

وعليه فإن ظهور جائحة كورونا بشكل مفاجئ وانتشارها الجغرافي السريع وتأثير مخاطرها على الانظمة والسكان والمقومات التي تقوم عليها الدول, ادت الى تدهور الاوضاع العالمية في جميع مرتكزات الامور ومجريات الحياة اليومية للسكان وحصلت تغيرات في السياسات الاقتصادية والعلاقات الدولية بسبب انعكاس مؤثرات هذه الجائحة على أوضاع الحكومات والشعوب ومصادر تمويلها من المقومات الجغرافية.

مشكلة البحث:

تنطلق المشكلة البحثية من تساؤل رئيسي:

(هل لانتشار فايروس كورونا انعكاسات على الدولة والسكان).

اما التساؤلات الفرعية:

1– كيف اثر فايروس كورونا على الدول.

2– ماهي المقومات البشرية التي تعتمد عليها الدولة.

3– هل لانتشار كورونا تأثيرات على مقومات البشرية للدولة.

4– كيف تضررت الدول والشعوب من كورونا.

اهمية البحث:

ان لدراسة وتحليل مشكلة انتشار فايروس كورونا اهمية كبيرة جداً في الوقت الحالي بحكم ان هذا الفايروس هو اخطر حدث تاريخي حديث اصاب الكرة الارضية بجميع ما تحتويها هذه الارض من عوامل جغرافية طبيعية وبشرية حيث شهدت اهتزازات كبيرة في نمط الحياة المعتادة مما انعكس سلباً على واقع النظام الدولي و واقع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي العام في العالم, وهذا ما يدفع الباحثين والمفكرين والاكاديميين من جميع الاختصاص العلمية والانسانية الى البحث عن اعماق المشاكل الناجمة عن هذا الفايروس كما لها اهمية كبيرة من خلال دراستها في منظور الجغرافية السياسية لكون الفايروس له تأثير مباشر على قوة الدولة كما انه لم يتم تناوله لحد الان من هذه الزاوية.

اهداف البحث: يهدف البحث الى:

1– التعرف على ماهية فايروس كورونا.

2– التعرف على الانتشار الجغرافي للفايروس.

3– تحليل الارتباطات بين الفايروس والمقومات التي تقوم عليها قوة الدولة.

4– معرفة القطاعات التي تأثرت من هذا الفايروس.

5– تحليل الاثار على الدولة والسكان في مختلف مجالات العمل اليومية.

فرضيات البحث:

1– ان الانتشار السريع للفايروس تسبب اضطرابات كبيرة لدى الدول لأنه ظهر بشكل مفاجئ.

2– ان جميع المقومات البشرية التي تعتمد عليها الدول تضررت من جراء وجود هذا الفايروس.

3– من المقومات البشرية الاكثر تأثراً من الفايروس السكان والاقتصاد والغذاء والسياحة والصحة والصناعة.

4– عدم اخذ الاحتياطات اللازمة لدى بعض الدول وضعف المؤسسات الصحية في مواجهة مخاطر هذا الفايروس, فضلاً عن ضعف القوة الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية كان سبباً في فشلها لمواجهة تحديات الوباء.

المحور الاول: مدخل ومفاهيم عامة

اولاً– فايروس كورونا المفهوم والاسباب والانتشار الجغرافي.

مفهوم فايروس كورونا COVID–2019 :

الفايروس الجديد، المعروف أيضا باسم COVID-2019، هو نوع من الفيروسات التي تسبب مرضا في الجهاز التنفسي, وهذا قد يؤدي إلى التهاب وتراكم المخاط والسوائل في مجرى الهواء وفي الرئتين (التهاب الرئوي) هناك العديد من الفايروسات التاجية المختلفة و معظم هذه الفيروسات تؤثر فقط في الحيوانات، ولكن في بعض الأحيان يمكن أن تتغير هذه الفيروسات وتصيب البشر.

أسباب الاصابة بالفايروس:

يحدث هذا المرض من خلال التقاط الفايروس عن طريق:

- تنفس قطرات من السعال أو العطاس لشخص مصاب.
- لمس الأسطح الملوثة بالفيروس، مثل طاولة أو مقبض الباب، ومن ثم لمس الأيدي الملوثة للفم أو الأنف أو العينين.
- التواجد حول الحيوانات التي تحمل الفيروس، أو تناول اللحوم غير المطبوخة بشكل جيد أو المنتجات الحيوانية التي تحتوي على الفايروس.

اسباب زيادة مخاطر الإصابة بالمرض:

من المرجح أن تصاب بهذا المرض إذا كنت:

- تعيش في أو سافرت إلى منطقة تفشى فيها الفايروس التاجي الجديد.
- تواصلت مع شخص مريض سافر مؤخرا إلى منطقة تفشي الفايروس التاجي الجديد.
- توفر الرعاية أو تعيش مع شخص مصاب بالفايروس التاجي الجديد بدون أخذ الاحتياطات الطبية.

أعراض الالتهاب الرئوي ما يلي: • الحمى • السعال • صعوبة التنفس • ألم في الحلق • الصداع[1].

الانتشار الجغرافي لفايروس كورونا:

ظهر الانتشار الجغرافي الاول لفايروس كورونا في مدينة ووهان وسط الصين في شهر كانون الاول 2019, ويفسر ان الفايروس انتقل من الحيوانات الى البشر من خلال عمليات تجارة الحياة البرية في الاسواق الرطبة, بعد ذلك انتقل الى المقاطعات الصينية الاخرى بسبب ازدياد اختلاط السكان لاسيما في اعياد السنة الصينية الجديد. ظهرت حالات الاصابة بالفايروس في دول قريبة جغرافياً من الصين في فترات زمنية متتالية مثل تايلاند في 13 كانون الثاني, اليابان 15 كانون الثاني, كوريا الجنوبية 20 كانون الثاني, تايوان والولايات المتحدة 21 كانون الثاني, المانيا 28كانون الثاني وايطاليا والفلبين 30 كانون الثاني وروسيا والمملكة المتحدة والسويد وروسيا31كانون الثاني وبعدها في ايران ومنها الى العراق ثم انتشر الى جميع دول العالم واستمرت اعداد الوفيات والاصابات يوماً بعد اخر بلغت الالف على مستوى العالم[2].

ثانياً– ماهي مقومات قوة الدولة البشرية؟

تعد المقومات البشرية من اهم العوامل المؤثرة على الدولة فمعظم المشكلات السياسية والادارية تعود بالدرجة الاساس الى الجانب البشري, وبدون العامل البشري لا تتحقق فاعلية العوامل الاخرى وتنعكس سلباً على حيوية ونشاطات الدولة وتنظيماتها, ويتركز المقومات البشرية على دراسة السكان والديموغرافية من حيث التوزيع والاعداد والتركيب والتنوع والنشاطات الاقتصادية التي تمارسها الدولة وتعتمد عليها في حيويتها [3]. حيث تقوم الدولة باستغلال الامكانات الاقتصادية المتمثلة في كل ما تملكه من موارد او ما يمكنها الحصول عليه لتنفيذ استراتيجيتها, ويأتي في المقدمة تلك المواد الغذائية والمعدنية وما يمكن ان تقوم به الدولة من صناعات [4]. فضلاً عن السياحة والنقل والتجارة والزراعة والطاقة وغيرها.

المحور الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على مقومات قوة الدولة البشرية.

أ–التأثير على اتجاه النشاط السكاني في قوة الدولة:

اولاً– الفقر:

تسببت أزمة كورونا في أعباء ضخمة للبشر، فالإغلاق العام الذي تتبعه الدول لمحاصرة الفايروس، تسبب في عدم قدرة الكثير من الشركات على الاحتفاظ بموظفيها، ودفع بالكثير من السكان حول العالم إلى مصاف البطالة، ومن المحتمل أن يتسع ذلك مستقبلاً. كما أن احتمالات انهيار المالية العامة لبعض الدول، يهدد بتحول المزيد من السكان حول العالم أيضاً إلى فقراء، وما يرتبط بذلك من مظاهر تتعلق بالجوع وسوء التغذية وغيرها من المشكلات المرتبطة بالفقر, اذ تُفضي إجراءات الإغلاق التي فرضتها العديد من الدول على الأنشطة الاقتصادية من أجل محاصرة فايروس كورونا ووقف انتشاره، إلى فقدان العديد من الموظفين أعمالهم حول العالم، ويعرض الكثر منهم للتحول إلى فقراء. وقد حذرت منظمة العمل الدولية، من أن التبعات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا تهدد بفقدان نحو 25 مليون شخص وظائفهم حول العالم، وذلك في السيناريو الأسوأ للأزمة. وهذا الرقم يتخطى الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والذين بلغوا 22 مليون عاطل[5]. ينظر الشكل التالي.

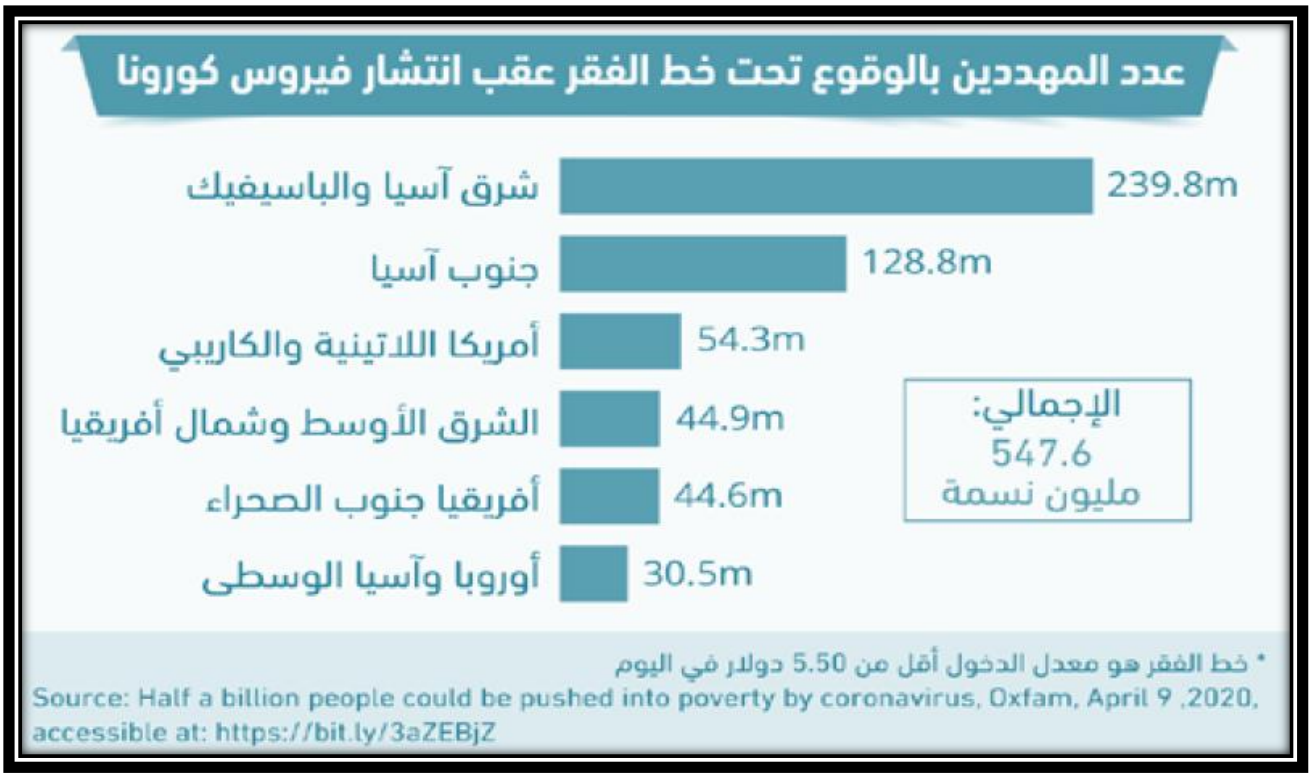

وقد يكون للتوزيع الجغرافي للمعرّضين لفقدان وظائفهم حول العالم بسبب أزمة كورونا أهمية أيضاً في التعرف على عدد المعرّضين للفقر. فوفق السيناريوهات المتصورة من قبل منظمة العمل الدولية، فإن النسبة الأكبر للمعرّضين لفقدان وظائفهم بسبب الأزمة تتركز في الدول صاحبة الدخل المرتفع، بإجمالي 14.6 مليون شخص، وبنسبة تصل إلى 59.1 % من الإجمالي العالمي، في الوقت الذي يرجح أن يصل فيه هذا العدد إلى 7.4 ملايين شخص في الدول متوسطة الدخل، وبنسبة 29.9 %، بينا يصل عدد هؤلاء في الدول منخفضة الدخل إلى 2.8 مليون نسمة، وبنسبة 11 % من الإجمالي العالمي [6].

ثانياً- التعليم: إن أحد الآثار البارزة لوباء كورونا هو الإغلاق الواسع النطاق للمدارس والكليات والجامعات في جميع أنحاء العالم. فمنذ فبراير 2020 ، اختارت 193 دولة إغلاق المؤسسات التعليمية في محاولة لإبطاء انتشار الفايروس. وأثرت عمليات الإغلاق هذه على ما يقرب 1.7 مليار متعلم ما قبل الابتدائي، والابتدائي والثانوي والتعليم العالي [7]. ينظر الخريطة التالية:

المصدر: علي صلاح, ملامح جديدة العالمي في مرحلة ما بعد كورونا, دراسات خاصة, العدد4, 13ابريل2020, ص13.

ومع ذلك، حتى وإن كانت عمليات إغلاق المدارس من هذا الحجم تعتبر تدابيرا مؤقتة، فمن المرجح أن تكون لها آثارا مضاعفة طويلة الأمد على مستوى تنمية رأس المال البشري في المجتمعات ذات كثافة سكانية تغلب عليها فئة الأطفال/ الشباب. والسبب الأول هو أن زيادة عدد المتعلمين الذين تسربوا من المدرسة، أو قد لا يعودون إليها، نتيجة تعطيل تعليمهم قد يكون العامل المحفز لهذه الآثار. وبالإضافة إلى معدلات التسرب العالية، توصل معهد بروكينغز أيضا إلى أنه عندما يتعطل مسار تعليم الأطفال بسبب حالة طوارئ عالمية، فإنهم يفقدون فرص الاستفادة من المزايا الاقتصادية المستقبلية مثل الأرباح المستقبلية, ويحظى ذلك بدعم البيانات المتعلقة بالحرب العالمية الثانية، حيث كان لإغلاق المدارس في جميع أنحاء البلاد تأثيرا سلبيا على الطلاب السابقين حتى بعد40 عاما من الحرب. وباستخدام نفس النموذج المتبع لحساب تكلفة إغلاق المدارس خلال الحرب العالمية الثانية، يقدر الباحثون أن العالم قد يخسر ما يصل إلى 10 تريليون دولار أمريكي في الأرباح المستقبلية خلال حقبة الجيل التالي نتيجة لإغلاق المدارس بسبب الفايروس.

والسبب الثاني هو أنه من المعتاد أيضا أن تلجأ حكومات الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى تحويل الأموال من قطاعات مثل التعليم إلى قطاعات تعتبر حيوية مثل الصحة، والمبادرات التحفيزية الاقتصادية للأعمال التجارية المحلية، والضمان و الحماية الاجتماعية. وغالبا ما يؤثر هذا التحويل، إلى جانب انخفاض الإيرادات العامة وزيادة العجز المالي، على استثمارات الدولة في التعليم والبنية التحتية ذات الصلة مما يجعلها تعتمد على المساعدات. وبالنسبة لفايروس كورونا، يعتبر فرض عمليات الإغلاق الصارمة من خلال إغلاق الأعمال التجارية وإيقاف الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي إجراء رئيسيا للحد من انتشار فايروس كورونا. وهذا سيؤدي بلا شك إلى انكماش الاقتصادات الوطنية في الفترة التالية للجائحة. وبينما تختار العديد من البلدان مواصلة الإنفاق على قطاع التعليم بمستويات ما قبل

الجائحة، فقد يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى تقليص الميزانيات الوطنية مما يجبر الحكومات على تخفيض التمويل المخصص للإنفاق على التعليم، وبالتالي يؤثر على توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم المجاني أو المدعوم، ورواتب المدرسين، وعدم كفاية عدد المدرسين، وتمويل البحث والتطوير، وما إلى ذلك [8].

ثالثاً– الامن الغذائي:

إن فايروس كورونا والأزمة الاجتماعية الاقتصادية المصاحبة لها تؤثر بالفعل على أنظمة الأغذية والزراعة بشكل يهدد رفاهية المجتمع. وبالنظر إلى الوباء الصحي السابق مثل تفشي (إيبولا) وأزمة أسعار الغذاء في عام 2008، حدثت آثار سلبية على سلاسل الإنتاج الزراعي والاستهلاك مخلفة تقلباً في أسعار السوق. ومع ذلك، فإن الجائحة الحالية غير مسبوقة تماما في سرعتها ونطاقها وشدتها والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية وحالات عدم اليقين التي خلفتها، مما قد يؤدي إلى تفاقم الضغط على قطاع الزراعة والأمن الغذائي. ويعتبر الحصول على الغذاء الحاجة الأساسية المطلوبة ليعيش السكان، ومع ذلك فهي لا تزال مشكلة عالمية. ويشير أحدث تقرير صادر عن شبكة معلومات الأمن الغذائي إلى أنه في عام 2019 عانى 135 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 55 دولة تعاني من أزمات غذائية. ومع استمرار تفشي الفايروس يمكن أن يتضاعف الرقم، واضعا 130 مليون شخص آخر في أزمة المعاناة مع انعدام الأمن الغذائي. وبهذا يمكن أن يؤدي تفشي هذا الوباء إلى تدهور الوضع المتعلق بالأمن الغذائي أكثر فأكثر إذا لم يتم التعامل معه باتخاذ التدابير الصحيحة. ينظر الخريطة التالي:

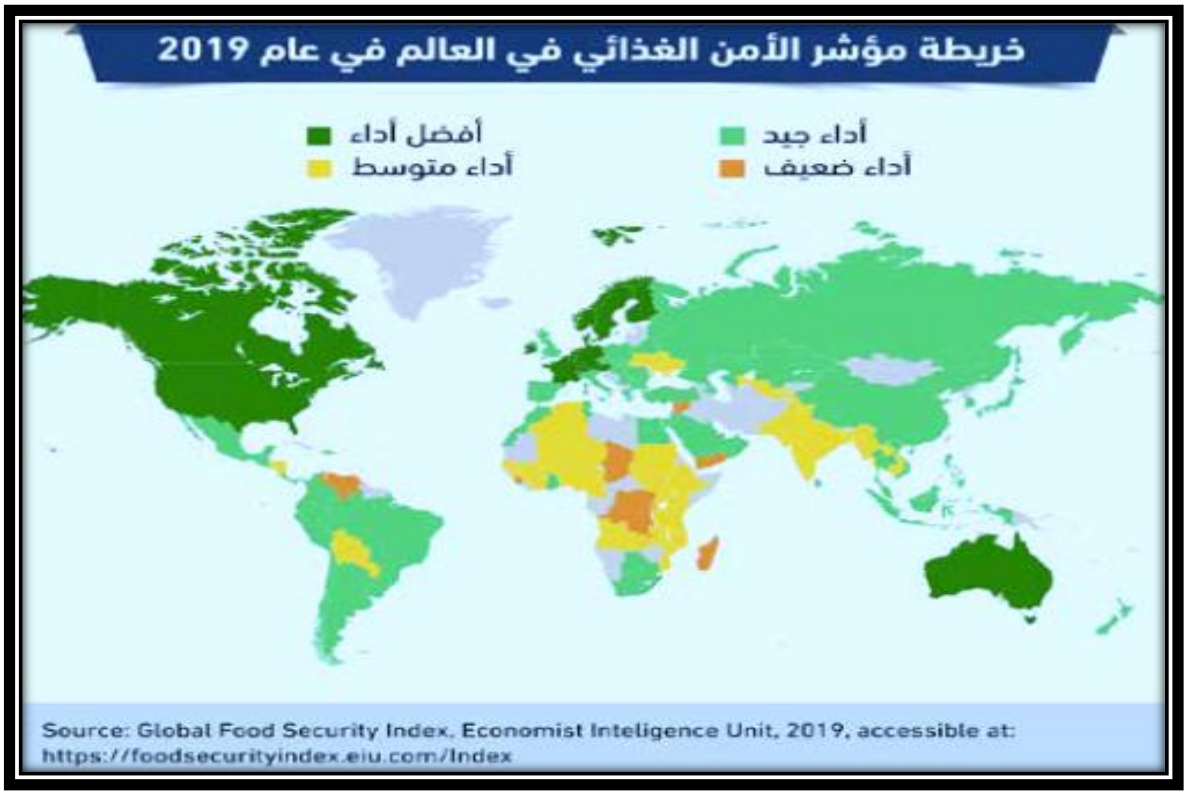

وعليه يجب إيلاء اهتمام خاص للسكان الضعفاء لأن آثار الوباء تصيب بشكل كبير الفئات الأشد فقرا وضعفا، بما في ذلك المشردين. حيث أظهرت التجارب السابقة عند تفشي فايروس إيبولا وبروز أزمة أسعار الغذاء في عام 2008 كما ان الاسر الاكثر فقراً التي تنفق أكبر حصة من دخلها على الغذاء هي التي مرت بمعاناة شديدة فقد أدى حصول أزمة على صعيد سلسلة الإمدادات الغذائية إلى زيادة أسعار المواد الغذائية مما يجعل الحصول على الغذاء أكثر صعوبة. كما أن الأسر الفقيرة تفتقر في كثير من الأحيان إلى مدخرات

كافية وتفتقر إلى إمكانية الوصول إلى الائتمان، مما يعرضها لخطر الفقر المدقع [9].

ب–التأثير على الاتجاه الاقتصادي في قوة الدولة:

اولاً– الصناعة: ومن الدلائل على أن الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فايروس كورونا الجديد أشد وطأة عن آثار الأوبئة السابقة، أن الفايروس الجديد قد ضرب وبشدة العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع والصين. فالدول المتأثرة باندلاع الوباء في هذه المرة تساهم بأكثر من 60 ٪ من إجمالي الناتج العالمي، و 65 ٪ من الناتج الصناعي، و 41 ٪ من إجمالي الصادرات المصنعة. فضلاً عن أن بعضاً من هذه الدول كالصين، والولايات المتحدة، واليابان تلعب دوراً أساسيًا في سلاسل التوريد العالمية. وبالتالي فإن توقعات موجة الكساد العالمي القادمة لها وجاهتها وما يدل عليها. ومن المتوقع أن يتأثر القطاع الصناعي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية, العامل الأول: وهو توقف الإنتاج، حيث ضرب الفايروس مركز الإنتاج الصناعي العالمي في شرق آسيا وكذلك الولايات المتحدة وألمانيا. أما العامل الثاني: فيتمثل في تعطل سلاسل التوريد العالمية، حيث أن توقف الإنتاج في الدولة الموردة يؤثر بشكل أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى. في حين يتمثل العامل الثالث في تراجع حجم الطلب العالمي وكذلك التجارة العالمية [10].

ثانياً– النفط: من خلال تفشي كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضا في عام 2019 لتصل إلى حوالي 0.083 مليون برميل يوميا بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. في أعقاب انتشار فايروس كورونا، قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط بالخفض في شهر مارس إلى نحو 0.06 مليون برميل في اليوم، مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فايروس كورونا خارج الصين. كان لانتشار الفيروس تأثيرات سلبية على حركة النقل والطلب على الوقود في عدد من القطاعات الاقتصادية ومن أهمها الصناعة في مختلف البلدان والمناطق الأخرى خارج الصين، مثل اليابان وكوريا الجنوبية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط. بناءً عليه، من المتوقع أن يبلغ الطلب الإجمالي على النفط 99.73 مليون برميل في اليوم في عام 2020 . من جانب آخر، تم تعديل توقعات الزيادة في مستويات المعروض النفطي العالمي في عام2020 بمقدار 0.09 مليون برميل يوميا ليصل إلى حوالي 1.99 مليون برميل يوميا من الجدير بالذكر، أن المنظمة قامت بمراجعة الإنتاج بالزيادة في كل من روسيا، وتايلاند، وإندونيسيا، وعُمان، في حين تم تعديل الإنتاج بالنقصان في الولايات المتحدة، والصين، والمكسيك، وكولومبيا، والنرويج، وأذربيجان، وماليزيا[11]. اذ أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي تأثرت سلبيا بتفشي الوباء لا سيما وقود الطائرات نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد انتشار الفايروس خارج الصين. كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا. من ناحية أخرى، تأثر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بتفشي فايروس كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي، حيث أدت الاضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشي الوباء في الصين إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك تشغيل المصافي، مما أثر على واردات النفط الخام وأسعار الشحن [12]. كما حذرت الحكومة العراقية من انهيار أسعار النفط يعني أن الحكومة قد تكون غير قادرة على دفع نصف رواتب القطاع العام الشهر المقبل, مدفوعا بالصدمات المزدوجة لتراجع الطلب الاقتصادي بسبب الفايروس وحرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا سجل النفط أدنى مستوى له في 18 عامًا، حيث تداول بالقرب من 20 دولاً للبرميل, ويترتب على ذلك عواقب وخيمة على العراق، الذي يعتمد على مبيعات الخام بنسبة 92 في المائة من الإيرادات الحكومية [13]. ينظر الشكل التالي.

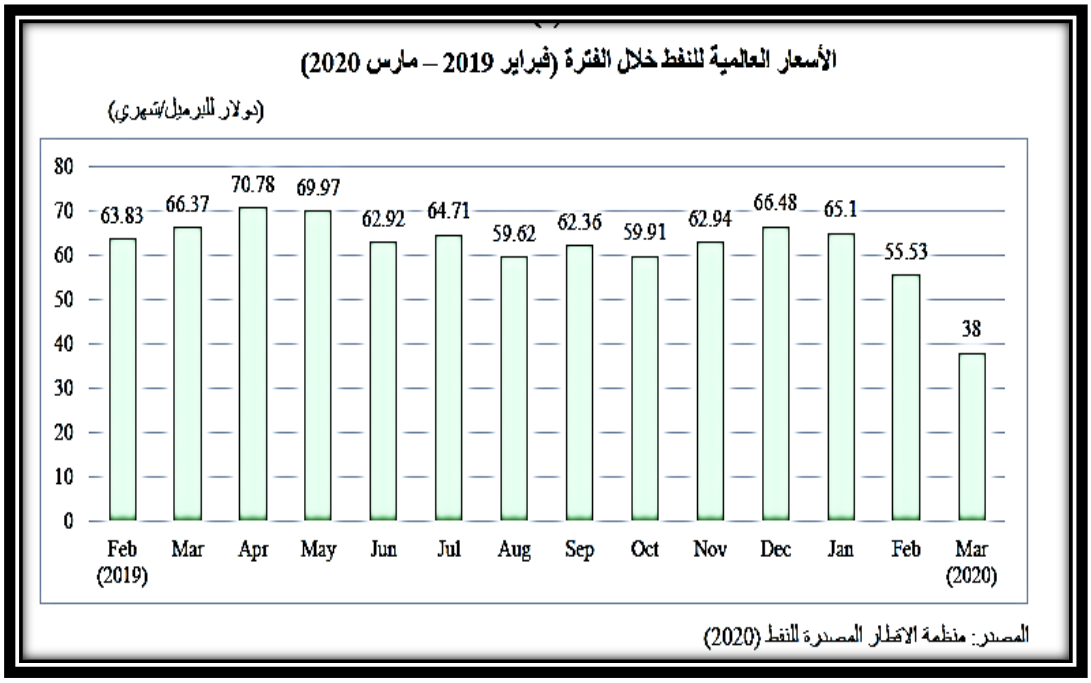

ثالثاً– المديونية و التحديات المالية:

خصصت الحكومات موارد إضافية لقطاع الرعاية الصحية ولكن أيضا، كما كان الحال في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لدعم قطاعات معينة من الاقتصاد وكذلك الأسر الأكثر ضعفا. يُتوقع أن يكون عجز الميزانية أكبر بكثير في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ وسيزيد الدين العام (انظر الشكلين القادمين). بالنسبة لبعض الدول فإن هذا الإنفاق الإضافي على الرغم من أنه لا مفر منه يؤدي إلى زيادة الاختلالات المالية الموجودة مسبقا مثل في البحرين أو يهدد جهود التدعيم السابقة مثل في مصر، وبالتالي خلق المزيد من تحديات الاستدامة المالية. ومع ذلك فإن الآثار المالية للأزمة أقل أهمية على تلك الدول مثل في قطر التي كانت قادرة على الاستفادة من احتياطاتها المالية مثل صناديق الثروة السيادية كجزء من استجابتها للأزمة[14].

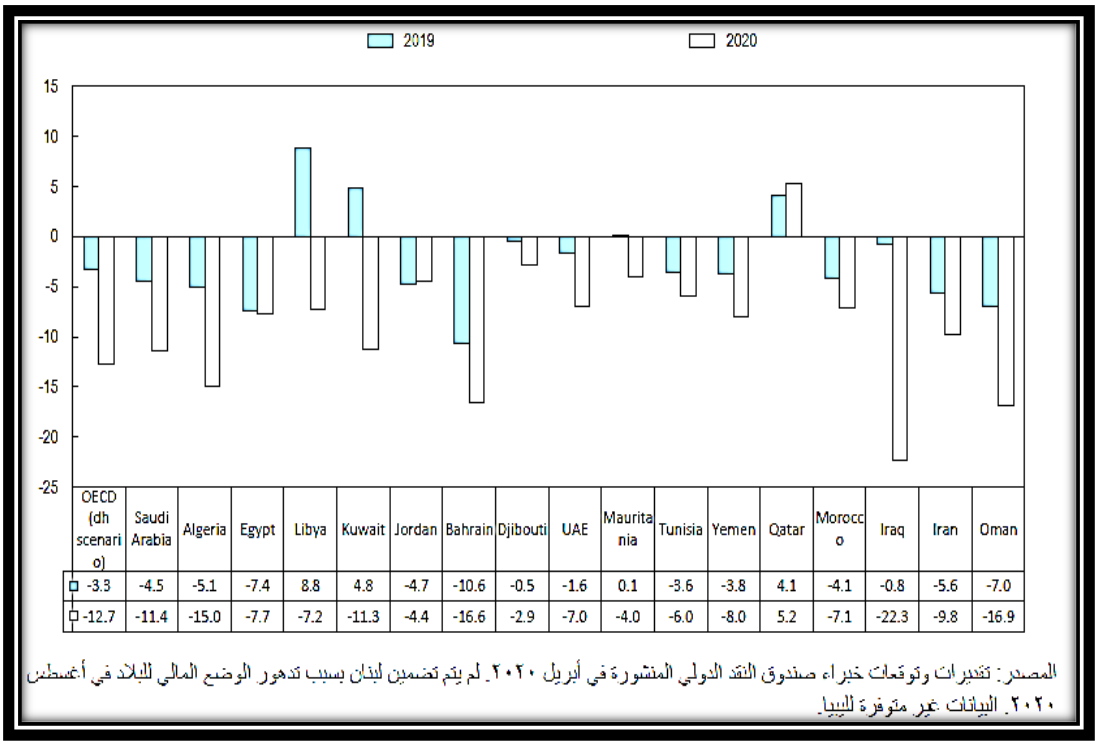

الشكل العجز المالي ، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

وتأثرت حركة التّجارة الدّوليّة بشكل سلبي كبير نتيجة تفشي فايروس كورونا، وهذا أثّر على الصّادرات والواردات، إذ تُعتبر الصّين أكبر مصدّر وثاني أكبر مستورد في العالم للنفط بحسب بيانات منظمة التّجارة العالميّة World Trade Organization، واقتصاد الصّين يّعتبر من أهم الشّركاء التّجاريين لمعظم الدّول، وبالتّالي فإن التّجارة العالميّة تأثرت بانتشار فيروس كورونا نتيجة لتراجع النّشاط الاقتصادي في الصّين (15)،

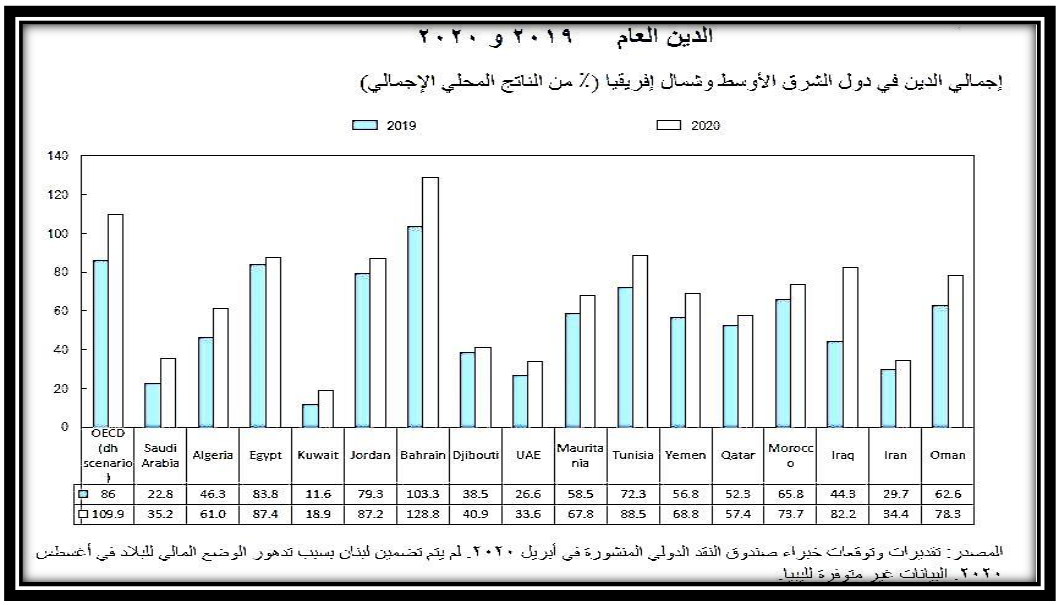

كما لابد من الوقوف على أهم التداعيات والتأثيرات المباشرة لجائحة كورونا على بعض الاقتصادات في العالم، وذلك من خلال التعرض لأهم المؤشرات الاقتصادية التي يلخصها الجدول التالي لمعرفة تأثير الجائحة على الأداء الاقتصادي في تلك الدول.

جدول رقم 1. بعض المؤشرات الاقتصادية في بعض الاقتصادات في عام 2018 / 2019

المؤشر / الدولة	معدل النمو الاقتصادي	سعر الفائدة	معدل التضخم	معدل البطالة	عجز الموازنة	الدين العام/GDP
الولايات المتحدة	0.3%	0.25%	0.3%	14.7%	-4.60%	106.90%
الصين	-6.8%	3.85%	3.3%	6%	-2.80%	50.50%
منطقة اليورو	-3.2%	0.0%	0.3%	7.4%	-0.60%	84.10%
اليابان	-2%	-0.10%	0.1%	2.5%	-3.80%	238.20%
المملكة المتحدة	-1.6%	0.10%	0.8%	3.9%	-1.80%	80.80%
الهند	4.7%	4%	5.84%	7.8%	-3.34%	69.62%

و هناك تقدير لبعض المؤشرات الخاصة ببعض الدول تم حسابها في الربع الأول من عام 2020 ، وهو ما يجعلها تبدو متدهورة إلى حد ما، كما يظهر في معدل البطالة بالولايات المتحدة 14.7 %، معدل النمو في الصين- 6.8 %، معدل النمو في منطقة اليورو- 3.2 % بالإضافة لارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الدول التي

حققت نمواً سالباً في نهاية الربع الأول من العام الحالي[16].

وتحوّلت النظرة التّفاؤليّة إلى تشاؤميّة تنبّه من موجة كساد عالميّة إذ من المتوقع أن تدخل مجموعة كبيرة من الدّول في موجة كساد، وأن يخسر الاقتصاد العالمي تريليون دولار أمريكي تقريباً، وأن يتراجع النّمو العالمي إلى أقل من 2,5% وذلك حسب منظمة التّجارة والتّنمية التّابعة للأمم المتحدة UNICTAD. [17]

رابعاً: الناتج المحلي:

ازدادت ضعف الاقتصادات النامية بشكل كبير بسبب الأزمات نتيجة لذلك، سيتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بشدة في عام ٢٠٢٠ . مع الأخذ في الاعتبار تدابير الاحتواء القوية التي تنفذها الدول منها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب الاضطراب في سلاسل التوريد العالمية والخصائص الهيكلية للاقتصادات الفردية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتقلص جميع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٠ باستثناء مصر، بمتوسط – ٤,١ ٪. تشير أحدث التقديرات إلى أن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد ينخفض إلى – ٦,٦ ٪ للبلدان المصدرة للنفط و – ١٪ للبلدان المستوردة للنفط في عام 232020 . ومن المتوقع أن تشهد ليبيا ولبنان أكبر انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيم – ٦٦,٦ ٪ و– ٢٥ ٪ على التوالي. للمزيد ينظر الشكل التالي. في حين يتوقع صندوق النقد الدولي انتعاش اعلى شكل حرف " V " للمنطقة، مع توقع تعافي جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريبا في عام[18] 2021.

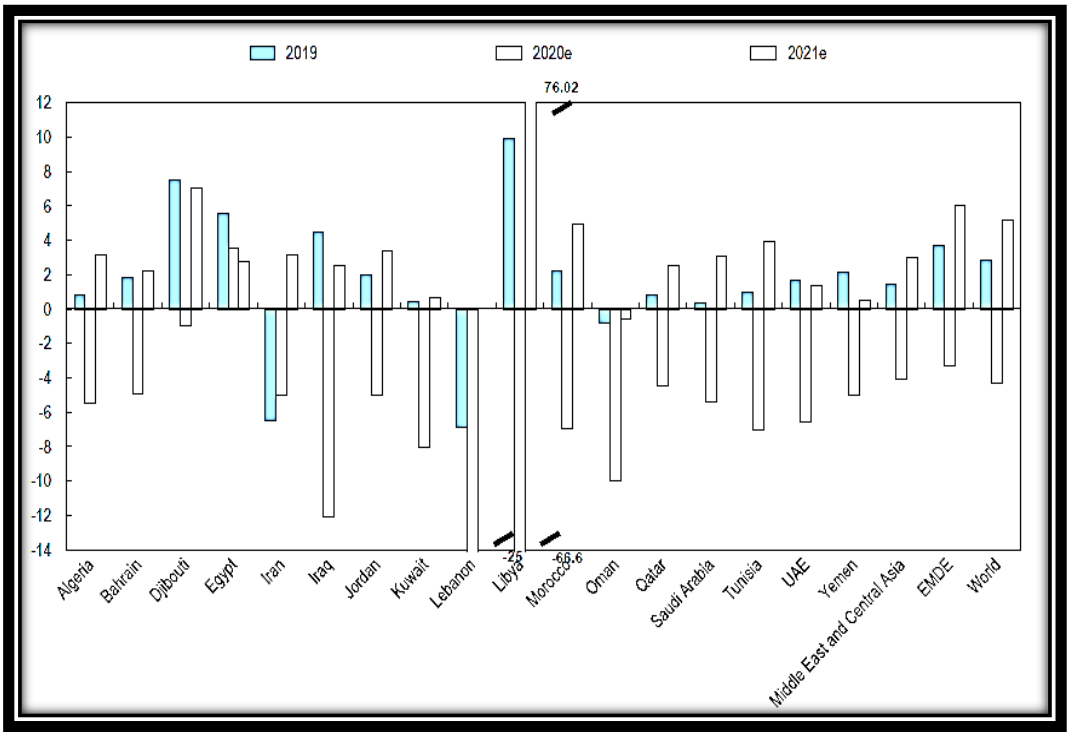

شكل ناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة (التغير في النسبة المئوية على أساس سنوي)

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠٢٠.

خامساً– السياحة:

يعتبر القطاع السياحي وصناعة الترفيه كالسينما والمسارح من أكثر القطاعات تضررًا بانتشار فايروس كورونا الجديد، حيث أثر سلبًا على جانبي العرض والطلب، كنتيجة طبيعية لإجراءات منع السفر وإغلاق المطارات ودور الترفيه كإجراء احترازي للحد من تفشي الفيروس. فطبقا لمنظمة السياحة العالمية World Tourism Organization ، فإن التقديرات الأولية تشير إلى تراجع السياحة الدولية بشكل حاد

بسبب حظر السفر وإلغاء العديد من الرحلات الجوية، وهو ما سبب خسائر تقدر بحوالي 30 إلى 50 مليار دولار أمريكي في عوائد السياحة[19]. وذلك سبب اغلاق قطاع النقل والحركة الجوية والبرية والبحرية وكذلك اغلاق المعابر الحدودية الامر الذي ادى الى تعطيل الحركة السياحية, وبتعطيل القطاع السياحي الذي وصف بالأكثر تضرراً في ازمة كورونا انعكس ذلك على عدد من القطاعات الغذائية والمطاعم والمنتجعات السياحية حيث خلت من مرتديها واغلقت المتاحف والمنشآت السياحية والاماكن الاثرية مما شل الحركة السياحية. ويعد القطاع السياحي رافداً اساسياً لإيرادات الدول واحدى اكبر المقومات الاقتصادية التي تعتمد عليها في الضرائب والرسوم كما انه يسهم بتعزيز رصيد الدول من العملات الصعبة, وابرزت دراسة لمنظمة السياحة الدولية ان عدد السياح الدوليين قد ينخفض في عام 2020 على المستوى العالمي بسبب جائحة كورونا بنسبة تتراوح بين 1-3% بدلاً من نمو يتراوح بين 3-4% كما كان متوقعاً في اوائل يناير 2020 مما سيؤدي الى خسارة اقتصادية كبيرة جداً[20].

ت-التأثير على المستوى الديموغرافي:

ارتفع اعداد الاصابات من جراء انتشار فايروس كورونا الى اكثر من 203 مليون نسمة واكثر من 4 مليون نسمة عدد الوفيات متوزعة على جميع قارات العالم, وشملت هذه الاصابات جميع الفئات العمرية من السكان, وكانت النتيجة حدوث وفاة لدى غالبية كبار السن ولاسيما الذين يعانون من امراض اخرى. بالتالي حدثت صدمة ديموغرافية لدى كثير من الدول بسبب استمرار انتشار هذا الوباء وفقدان السيطرة عليه رغم اتخاذ جملة من البروتوكولات للحد من انتشاره. وبحسب جامعة جونز هوبكنز بلغ عدد حالات الوفاة في الولايات المتحدة الى اكثر من 614 الف والبرازيل الى563الف والهند 428الف وبريطانيا 130الف وايطاليا 128الف وفرنسا 112الف لغاية 2021/8/12 مع استمرار ارتفاع الاصابات والوفيات. ينظر الشكل التالي.

التوزيع الجغرافي لانتشار فايروس كورونا في العالم

المنطقة	الاصابات	الوفيات
افريقيا	7075094	177814
امريكا ش	37044509	640653
امريكا اللاتينية والكاريبي	41803167	1395093
اسيا	46317239	704628
اوربا	59584567	1212362
الشرق الاوسط	11183070	179900
اوقيانوسيا	125626	1757
العالم	203133272	4312207

المصدر: جامعة جونز هوبكنز، والمؤسسات الصحية الوطنية. آخر تحديث للبيانات ٩ أغسطس ٢٠٢١ م ١١:٤٤ ص غرينتش+٣.

تعد هذه الارقام رعب ديموغرافي للجميع مجالات النشاطات السكان والدول مما نتج عنها ليس تغير ديموغرافي فحسب بل شملت تغيرات واسعة في عمل الحكومات والشعوب مثل ساعات واعداد العاملين في المنشاة الصناعية وجميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وانعكست نتائجها سلباً على حجم العرض والطلب في عدد العمال وكمية المنتجات الصناعية.

ث-التأثير على المستوى السياسي:

لقد شبه الكاتب البريطاني في مقال له بصحيفة تايمز البريطانية العالم بعد كورونا مثل العالم بعد هجمات 11 سبتمبر

2001 من حيث قوة تأثير الجائحة، مع إضافة أقوى تهم تأثير الجائحة مجاليا فإذا كانت هجمات 11 سبتمبر 2001 شملت مجالا جغرافيا واحدا لدواعي سياسية مختلفة، فإن جائحة كورونا تهم كوكب الأرض برمته ولو باختلاف حدت من منطقة لأخرى. لكون تأثيره شمل كل سلوكياتنا اليومية من تباعد اجتماعي وتقييد لحرية التنقل إلى ظهور أنظمة غذائية معينة تهدف إلى الرفع من مناعته الفردية والجماعية في حرب استباقية مع الوباء. لذلك وأمام حرب فجائية تعرفها جل الدول وحكوماتها أعلنت حالة طوارئ صحية، تعيش فيه البلاد ظروفا استثنائيا تحتكم إلى لجن لتدبير الأزمة بالبلاد.

وإذا كانت الأوبئة السابقة مثل الإنفلونزا الاسبانية 1918 ، قد خلفت خسائر في الاقتصاد وفي الأرواح تجاوزت المائة مليون وفاة فإنها على العكس من ذلك لم تأخذ حيزا كبيرا في الحقل السياسي، مثل ما هو عليه حال كورونا والتي احتلت مكانا مهما في الحوار السياسي العالمي، وعن طريقها ستتبوأ الأوبئة من جديد مكانا مهما في الخريطة السياسية العالمية الحروب العالمية القادمة خاصة بعد أن أعاد إلى الواجهة حوارات عن ماض ي الأوبئة الدفين ومدى تأثيره على سلوك المجتمعات، وقد أثير الموضوع ببلادنا بدءا بالعودة للسنوات التي عرف فيه المغرب وباء الطاعون وما اثاره من ذعر وسط المغاربة آنذاك وما خلفه من ضحايا. ولعل عودة موضوع الأوبئة للساحة الوطنية السياسية لمن شأنه إعطاء بعد آخر لمجالات ظلت لم تحظ من قبل بأولوية وعلى رأسها الصحة والبحث العلمي [21].

ومن اجل تأمين صحة المجتمعات تلجأ الدول إلى الحد من حريات أفرادها وجماعاتها، وفي نفس الاتجاه تمشي النظريات المفسرة لهاته الأوبئة بين ثنائية نظريات العلوم ونظريات المؤامرات السياسية, فالإنفلونزا الإسبانية من صنع الألمان، نفس الشيء بالنسبة لداء فقدان المناعة "الايدز"، وهو ما يحدث الآن مع "كورونا"، هكذا تروج الشائعات والدول لم يخرج من تقييد لحرية التنقل دون ترخيص مسبق وفي فترة زمنية محددة، ومع ذلك فقد أفرز عولمة الفايروس نماذج جديدة لمركزية وسلطوية الدولة بشكل اختلط فيه واجب الحماية بشطط في استعمال السلطة حتى بين عناصر السلطة نفسها أحيانا.

لقد أعاد فايروس كورونا للدولة هيبتها وقوتها فبمقدار سرعة انتشار الوباء بقدر ما تتسلط الدولة أكثر وتستعيد عافيتها، وهو ما يجعل الفيروس يخدم بشكل مباشر الدولة ومنح مفاهيم جديدة للسلطة والدولة والحدود الفردانية والحريات فالدول الأسيوية مثلا: الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة تفاعلت مع الوباء واستجابت بسرعة مذهلة حيث لم تفكر طويلا في الأمر أي في تداعياته على تقييد حريات الأفراد والجماعات بينما النماذج الغربية تأخرت ولم تلجأ إلى تقييد الحريات الا بعد أن اتفحل الأمر وأصبح معه من الصعب محاصرة الوباء دون عزل البلاد بأكملها ثم الإفراد والجماعات واللجوء الى الحجر المنزلي كوسيلة للحد من انتشار الوباء. فالدول الغربية بدت مرتبكة في وتائهة في التعاطي مع انتشار سريع للجائحة بشكل أذهل العالم وامتحن هشاشة البنيات الصحية مما ساهم في تقييم السياسات الاجتماعية وخاصة منها القطاع الصحي الذي لم يعر له انتباه او اهتمام في البرامج السياسة مما سيضطر معه بعدها الى تفعيل قانون الجاذبية وإعادة القطاع الصحي لوضعه الطبيعي أي الوقوف على رجليه [22].

الخاتمة

اظهرت الدراسة ان الفايروس انتشر بسرعة كبيرة جداً واحتل حيزاً جغرافياً واسعاً شمل جميع الدول, وكانت الحكومات والشعوب في مقدمة الضحايا وعلى وجه الخصوص الجانبين الديموغرافي و الاقتصادي. اذ تأثرت الدول وتدهورت اوضاعها الطبيعية وذلك لان الفايروس اصاب جميع المقومات التي تعتمد عليها الدولة في كيانها وحيويتها, فقد تنوعت القطاعات المتضررة وشملت عدة جوانب منها:

1- ظهر الانتشار الجغرافي الاول لفايروس كورونا في مدينة ووهان وسط الصين في شهر كانون الاول 2019, ويفسر ان الفايروس انتقل من الحيوانات الى البشر من خلال عمليات تجارة الحياة البرية في الاسواق الرطبة.

2- ادى انتشار كورونا الى إجراءات الإغلاق التي فرضتها العديد من الدول على الأنشطة الاقتصادية من أجل محاصرة فايروس كورونا ووقف انتشاره، إلى فقدان العديد من الموظفين أعمالهم حول العالم، ويعرض الكثر منهم للتحول إلى فقراء. وقد حذرت منظمة العمل الدولية، من أن التبعات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا تهدد بفقدان نحو 25 مليون شخص وظائفهم حول العالم.

3- في حقل التعليم فمنذ فبراير 2020 ، اختارت 193 دولة إغلاق المؤسسات التعليمية في محاولة لإبطاء انتشار الفايروس. وأثرت عمليات الإغلاق هذه على ما يقرب 1.7 مليار متعلم ما قبل الابتدائي، والابتدائي والثانوي والتعليم العالي. حتى وإن كانت عمليات إغلاق المدارس من هذا الحجم تعتبر تدابيرا مؤقتة، فمن المرجح أن تكون لها آثارا مضاعفة طويلة الأمد على مستوى تنمية رأس المال البشري وهذه مشكلة قد تقف امام رفع مستوى التعلم وعدد المتعلمين.

4- يشير أحدث تقرير صادر عن شبكة معلومات الأمن الغذائي إلى أنه في عام 2019 عانى 135 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 55 دولة تعاني من أزمات غذائية. ومع استمرار تفشي الفايروس يمكن أن يتضاعف الرقم، واضعا 130 مليون شخص آخر في أزمة المعاناة مع انعدام الأمن الغذائي. وبهذا يمكن أن يؤدي تفشي هذا الوباء إلى تدهور الوضع المتعلق بالأمن الغذائي أكثر فأكثر إذا لم يتم التعامل معه باتخاذ التدابير الصحيحة.

5- وقد تأثر القطاع الصناعي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية, العامل الأول: وهو توقف الإنتاج،. أما العامل الثاني: فيتمثل في تعطل سلاسل التوريد العالمية، يتمثل العامل الثالث في تراجع حجم الطلب العالمي وكذلك التجارة العالمية.

6- خلال تفشي كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضا في عام 2019 لتصل إلى حوالي 0.083 مليون برميل يوميا بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وانهارت اسعار النفط العالمية بشكل صادم من 63$ في شهر فبراير 2019 الى 38$ مارس 2020.

وحذرت الحكومة العراقية من انهيار أسعار النفط يعني أن الحكومة قد تكون غير قادرة على دفع نصف رواتب القطاع العام.

7- وقد ارتفع الدين العام في اغلب الدول بشكل متسارع بعد انتشار فايروس كورونا من 44% في 2019الى 82% في 2020 من الناتج المحلي وفي تونس من 72% الى 88%, وكذلك 22% الى 35%. كما تغير العجز المالي في العراق من -0,8 2019الى -22,3 في 2020 وفي السعودية وفي الامارات من -1,6 الى -7,0 وكذا الحال في جميع الدول.

8- ووصل عجز الموازنة في الولايات المتحدة الى-4,60% , وفي الصين -2,80%, وفي اليابان -3,80%, وفي المملكة المتحدة -1,80%, والهند -3,34%.

9- من المتوقع أن تدخل مجموعة كبيرة من الدّول في موجة كساد، وأن يخسر الاقتصاد العالمي تريليون دولار أمريكي تقريباً، وأن يتراجع النّمو العالمي إلى أقل من 2,5% وذلك حسب منظمة التّجارة والتّنمية التّابعة للأمم المتحدة UNICTAD.

10- اما فيما يخص قطاع السياحة فطبقا لمنظمة السياحة العالميةWorld Tourism Organization، فإن التقديرات الأولية تشير إلى تراجع السياحة الدولية بشكل حاد بسبب حظر السفر وإلغاء العديد من الرحلات الجوية، وهو ما سبب خسائر تقدر بحوالي 30 إلى 50 مليار دولار أمريكي في عوائد السياحة.

11- وفي الحقل الديموغرافي ارتفع اعداد الاصابات من جراء انتشار فايروس كورونا الى اكثر من 203 مليون نسمة واكثر من 4 مليون نسمة عدد الوفيات متوزعة على جميع قارات العالم, وبحسب جامعة جونز هوبكنز بلغ عدد حالات الوفاة في الولايات المتحدة الى اكثر من 614 الف والبرازيل الى563الف والهند 428الف وبريطانيا 130الف وايطاليا 128الف وفرنسا 112الف لغاية 2021/8/12 مع استمرار ارتفاع الاصابات والوفيات.

الهوامش

(1) Translated with permission from the original on March 15th 2020©ElsevierInc., by the Ministry of Health And Prevention of the UAE.

(2) ضحى سعد عبيد و هبة علي حسين, ازمة التعامل مع جائحة كورونا العراق انموذجاً, مجلة حمورابي, العدد33-34, السنة الثامنة2020, ص69.

(3) علي احمد هارون, اسس الجغرافية السياسية, ط1, دار الفكر العربي, القاهرة, 1998,ص154.

(4) المصدر نفسه, ص173.

(5)COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses, International Labour Organization Note, International Labour Organization, 18 March 2020, pp. 3-4

(6) علي صلاح, ملامح جديدة العالمي في مرحلة ما بعد كورونا, دراسات خاصة, العدد4, 13ابريل2020, ص9.

(7)UNESCO, 2020

(8) منظمة التعاون الاسلامي, مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية, الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في دول الاعضاء في دول منظمة التعاون الاسلامي الافاق والتحديات,ص30.

(9) منظمة التعاون الاسلامي, مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية, الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في دول الاعضاء في دول منظمة التعاون الاسلامي الافاق والتحديات,ص18.

(10) World Tourism Organization. Tourism and Coronavirus disease (Covid-19), March 17th, 2020 (accessed on March 22nd2020).https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavairus

(11)OPEC (2020), Monthly Oil Report, March 2020

(12)ILO (2020), "How will COVID-19 affect the world of work", March

(13) حسن سعد محمد, تأثير كورونا و الانهيار الاقتصادي المتوقع للاقتصاد العالمي المنتظر ازمه وحلول, جامعة واسط, مجلة كلية التربية, العدد 41, 2020,ص422.

(14)IMF, Regional Economic Outlook-Middle East and Central Asia, October 2020.

(15) Lee, Yen Nee, "5 charts show why the global economy is more vulnerable now than during SARS", CNBC, February 4th, 2020 (accessed on March 20th, 2020).
https://www.cnbc.com/2020/02/05/coronavirus-how-china-economy-has-changed-since-sars.htm

(16) فاطمة خميس الحملاوي, سوق النفط وجائحة كورونا الاثار المرتقبة والفرص المتاحة للاقتصاد المصري, معهد التخطيط القومي, سلسلة اوراق الازمة الاصدار8, جمهورية مصر العربية,2020,ص11.

(17) United Nations Conference on Trade and Development. The corona virus shock: A story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it, March 9th 2020 (accessed on March 21st).

(18) تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية, الاستجابة لأزمة فيروس كورونا COVID-19 (في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا), اكتوبر2020, س11.

(19) World Tourism Organization. Tourism and Coronavirus disease (Covid-19), March 17th, 2020 (accessed on March22nd2020) .https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavairus

(20) احمد فايز الهرش, ازمة الاغلاق الكبير الاثار الاقتصادية لفايروس كورونا كوفيد-19, مجلة بحوث الادارة والاقتصاد, مجلد 2, عدد2 ,2020,ص123.

(21) كتاب مؤلف جماعي, تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها, المركز الديمقراطي العربي, برلين, المانيا,2021, ص12.

(22) المصدر نفسه, ص13.

المراجع

Translated with permission from the original on March 15th 2020©ElsevierInc., by the Ministry of Health And Prevention of the UAE.

ضحى سعد عبيد و هبة علي حسين, ازمة التعامل مع جائحة كورونا العراق انموذجاً, مجلة حمورابي, العدد33-34, السنة الثامنة2020, ص69.

علي احمد هارون, اسس الجغرافية السياسية, ط1, دار الفكر العربي, القاهرة, 1998,ص154.

المصدر نفسه, ص173.

COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses, International Labour Organization Note, International Labour Organization, 18 March 2020, pp. 3-4

علي صلاح, ملامح جديدة العالمي في مرحلة ما بعد كورونا, دراسات خاصة, العدد4, 13ابريل2020, ص9.

UNESCO, 2020

منظمة التعاون الاسلامي, مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية, الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في دول الاعضاء في دول منظمة التعاون الاسلامي الافاق والتحديات,ص30.

منظمة التعاون الاسلامي, مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية, الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في دول الاعضاء في دول منظمة التعاون الاسلامي الافاق والتحديات,ص18.

اوراق الازمة الاصدار8, جمهورية مصر العربية,2020,ص 11.

. United Nations Conference on Trade and Development .The coronavirus shock: A story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it, March 9th 2020 (accessed on March 21st).

تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية, الاستجابة لأزمة فيروس كورونا COVID-19 (في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا), اكتوبر2020, س11.

World Tourism Organization. Tourism and Coronavirus disease (Covid-19), March 17th, 2020 (accessed on March22nd2020) .https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavairus

احمد فايز الهرش, ازمة الاغلاق الكبير الاثار الاقتصادية لفايروس كورونا كوفيد-19, مجلة بحوث الادارة والاقتصاد, مجلد 2, عدد2 ,2020,ص123.

كتاب مؤلف جماعي, تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها, المركز الديمقراطي العربي, برلين, المانيا,2021, ص12.

المصدر نفسه, ص13.

World Tourism Organization. Tourism and Coronavirus disease (Covid-19), March 17th, 2020 (accessed on March 22nd2020).https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavairus

OPEC (2020), Monthly Oil Report, March 2020

ILO (2020), "How will COVID-19 affect the world of work", March

حسن سعد محمد, تأثير كورونا و الانهيار الاقتصادي المتوقع للاقتصاد العالمي المنتظر ازمه وحلول, جامعة واسط, مجلة كلية التربية, العدد 41, 2020,ص422.

IMF, Regional Economic Outlook-Middle East and Central Asia, October 2020.

Lee, Yen Nee, "5 charts show why the global economy is more-15 vulnerable now than during SARS", CNBC, February 4th, 2020 (accessed on March 20th, 2020).
https://www.cnbc.com/2020/02/05/coronavirus-how-china-economy-has-changed-since-sars.htm

فاطمة خميس الحملاوي, سوق النفط وجائحة كورونا الاثار المرتقبة والفرص المتاحة للاقتصاد المصري, معهد التخطيط القومي, سلسلة

GEOPOLITICAL ANALYSIS OF THE STRENGTH OF THE HUMAN STATE IN LIGHT OF THE CHALLENGES OF THE CORONA CRISIS

MUHAMMED **S**ALIH **A**BAAS **S**ALIH **A**L-**B**ARZINJI
Dept. of Geography, College of Education for Human Science (Ibn Rushd), University of Baghdad-Iraq

ABSTRACT

The constants of human interactions that assign countries to structural changes in activity, vitality, production and profits in terms of quantity and quality as a result of the rapid spread of the Corona virus, as the economic burdens faced by national economies escalated and resulted in massive losses suddenly without taking the necessary precautions, and poverty rates increased with them and threats Food security, millions of people lost their jobs and unemployment rates increased, due to the suspension of most of the institutions that were centers of attraction for workers, such as tourist activities and the closure of tourist resorts and airports, as well as border crossings and ports to commercial transport movements and businessmen, as well as the tensions that occurred in the global energy market due to the significant decline In the volume of demand for oil, gas and other energy as a result of the suspension of many industries and engines that depend on them to operate in the world and the resulting rapid decline in fuel and oil prices and left devastating results in the economies of countries that depended on oil revenues in the main, which pushed them towards external debt To cover its internal spending and external obligations.

KEY WORDS: Corona, Political Geography, State Power, Human Components.